

## اليورو : موقعه في النظام النقدي الدولي ومنعكساته على الاقتصاد السوري

رسلان خضور\*

### ABSTRACT

#### **The Euro Currency: Its Position in the International Monetary System and Its Reflections on the Syrian Economy**

The united European Monetary Unit "The Euro" represents the right European answer against the challenges of economy leaning towards more and more globalization. The Euro is not a mere currency that would be circulated; but it would entail a group of economic and political changes, not at the level of the European Continent only, but all over the world. At the beginning of dealing with the Euro, a group of questions arise: Would the Euro compete with the Dollar, or replace it as a currency that performs the functions of the world currencies? What are the reflections on the economies of world states including Syria? To answer these questions and others, we set out in this research investigation about the conditions that must be available in a currency to perform the functions of international currency. Then we deal with the reflections of the Euro on the International Monetary System, the Dollar in the field of commercial exchange, the international reserve funds, world financial markets, exchange markets and the unit of private drawing rights. The reflections of the Euro on the economies of the European Union States with respect to commercial exchange, monetary markets, the risks of exchange rate variations, the merger processes, and the independency of the monetary and financial policies, are also discussed. At last, the paper demonstrates the reflections of the Euro on the Syrian economy, especially in the field of commercial exchange, foreign currency reserves and the linking currency.

## أولاً: تقديم

يقول فريدريك انجلس: (قبل أن تدرك الرأسمالية حصون الإقطاع كانت النقود قد سبقتها إلى ذلك). نورد هذا القول هنا للدلالة على دور النقود وأهميتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول والشعوب . وربما يمكن التنبؤ من الآن بأنه سيقال بعد سنوات: قبل أن تدرك أزمات الاقتصاد الأمريكي حصون الدولار كان اليورو قد سبقها إلى ذلك . وقبل أن يقرر الزعماء الأوروبيون الوحدة السياسية لأوروبا كان اليورو قد سبقهم إلى ذلك .

سيبدأ القرن الواحد والعشرون مع بداية استخدام اليورو، وبداية أي قرن لا تتحدد بالبداية الفلكية فقط ، وإنما أيضا بالأحداث التاريخية المؤثرة . وسيكون اليورو على الأرجح واحداً من الأحداث التي تؤرخ لبداية القرن الواحد والعشرين . فالبيورو ليس مجرد عملة سيتم تداولها بل سيترب على ذلك جملة من التحولات الاقتصادية والسياسية ليس فقط على مستوى القارة الأوروبية بل على مستوى العالم . وهو ، أي البيورو ، يمثل الرد الأوروبي الصحيح على تحديات الاقتصاد المتجه نحو المزيد من العولمة .

ومع بداية التعامل بالبيورو تطرح جملة من الأسئلة نفسها: هل سينافس البيورو الدولار أو يحل محله كعملة تقوم بوظائف النقود العالمية في التداول وفي الاحتياطي النقدي العالمي ؟ وهل سيقود البيورو إلى استقرار النظام النقدي الدولي المضطرب ؟ وما هي منعكساته على اقتصادات دول العالم ؟

وقبل الحديث عن البيورو ومنعكساته نتناول وبشكل مختصر واقع النظام النقدي الدولي الراهن والشروط الواجب توفرها في عملة ما لتقوم بوظائف النقود العالمية أو لتكون عملة عالمية ، ولنختبر لاحقاً فيما إذا كان البيورو قادراً على أن يكون عملة عالمية أو يقوم بوظائف النقود العالمية .

## ثانياً: النظام النقدي الدولي الراهن والنقود العالمية :

لم تظهر نقود عالمية سابقاً لأن الذهب والنقود الذهبية كانت تقوم بالتسويات النهائية للمطالب والالتزامات فيما بين الدول . وأدى تطور الرأسمالية والنمو الكبير في إنتاج السلع والخدمات إلى انتشار العمليات التسليفية على نطاق واسع بين الدول . وعندما خرج الذهب من التداول النقدي العالمي لم ينشأ بنكوت عالمي ليحل محل البنكنوتات الوطنية . وفي بدايات القرن الحالي تصدت للقيام بوظائف النقود العالمية أربع عملات هي المارك الألماني والفرنك الفرنسي والجنبيه الإسترليني والدولار الأمريكي وظهرت أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية عدة مناطق نقدية كان أهمها منطقة الجنبيه ومنطقة الدولار<sup>(١)</sup>.

وأخذ الدولار وزنه الدولي بعد اتفاقية بريتون وودز ، حيث نص النظام الأساسي للصندوق النقدي الدولي حسب الاتفاقية على أن معادل عملة كل بلد من البلدان الأعضاء سيعبر عنه بالذهب أو الدولار.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة عام ١٩٧١ عن وقف إيدال الذهب بالدولار تبين وثبت عجز العملات الوطنية عن أداء دور النقود العالمية. واتضح أن هناك ضرورة لإصلاح النظام النقدي الدولي .

وبعد انهيار نظام بريتون وودز اصبح الدولار العملة الأولى التي تقوم بوظائف النقود العالمية . وأصبحت اغلب الاحتياطات العالمية بالدولار و اغلب السلع العالمية (كالنفت والقمح والذهب والمعادن الثمينة وغيرها) تسعر بالدولار . ولذلك أصبحت اغلب دول العالم تدافع عن سعر صرف الدولار و لم يعد لها مصلحة بانهيار سعر صرفه لأن انهياره يعني تراجع قيمة احتياطات هذه الدول ويعني تراجع أسعار وحصيلة الصادرات المسعرة بالدولار وخاصة النفط . ويعود ذلك لعدم وجود بديل ، أي لعدم وجود عملة عالمية يمكن أن تحل محل الدولار أو توازيه . والحكومة الأمريكية على ثقة من أن نصف سكان العالم يقفون إلى جانبها مادام الأمر يتعلق باستقرار عملتها. فالدولار يشكل حوالي ٦٠% من احتياطي المصارف المركزية من العملات الأجنبية في العالم<sup>(٢)</sup> . وقد سبق لوزير المالية

الأمريكي أن قال في السبعينات مخاطباً العالم : (الدولار هو عملتنا ومشكلتكم).

لقد ساهم انهيار نظام بريتون وودز وتخلي الولايات المتحدة عنه وما ترتب عن ذلك من مضاربات وعدم استقرار في أسعار الصرف وعدم استقرار اقتصادي ونقدي ومالي في فترة السبعينات والثمانينات في دفع أو روبا للتفكير بإنشاء عملة واحدة للمحافظة على الاستقرار والحد من المضاربات ولضمان سياسة مالية ونقدية واقتصاد مستقر في دول الاتحاد الأوربي وفي النظام النقدي الدولي .

وسيكون اليورو مختلفاً عما هو الحال بالنسبة للدولار الذي تحول من عملة وطنية إلى عملة عالمية أو بالأحرى تقوم بوظائف النقد العالمية ، إلا أن اليورو أول عملة غير وطنية في تاريخ النقود . فهو مكون من سلة عملات لمجموعة من الدول لها وزنها في الاقتصاد العالمي ، وهذا ما يميز اليورو عن الدولار .

ويتوقف مستقبل اليورو "كعملة عالمية" أو تقوم بوظائف النقود العالمية على قدرته في أن يكون عملة احتياطيات وعملة ادخار وعملة مبادلات وعملة تدخل في أسواق الصرف . فلكي تستطيع عملة ما أن تكون عملة عالمية أو تقوم بوظائف النقود العالمية يجب أن تستطيع القيام بثلاث وظائف أساسية على الأقل<sup>(٣)</sup> :

١- أن تكون عملة احتياطيات دولية وتعتمد عليها المصارف المركزية للدول في تكوين احتياطياتها. وقد قام الدولار بهذه الوظيفة بنجاح خلال العقود السابقة ، فلا يزال الدولار يحتل المرتبة الأولى كعملة احتياطي ، فهو يشكل ما بين ٥٦,٤ و ٦٠% من احتياطيات المصارف المركزية في العالم مقابل ١٣,٧% للمارك و ٨,٣% للين .

٢- أن تكون وسيلة للتبادل وتسوية المبادلات التجارية الخارجية . وقد قام الدولار بهذه المهمة بنجاح ، فحوالي ٤٧,٦% من المبادلات التجارية العالمية تتم بالدولار مقابل ١٥,٣% بالمارك و ٦,٣% بالين .

٣- أن تستخدم كوحدة حسابية ومقياس للقيمة في الأسواق العالمية : وقد قام الدولار بهذه الوظيفة خلال العقود السابقة بشكل أفضل مما قامت به العملات الأخرى ، فحوالي ٥٠% من القروض الخارجية للدول النامية محررة بالدولار مقابل ١٨,١% بالين ١٦,١% بجميع العملات الأوروبية ، كما أن النفط وأغلب السلع الرئيسية تسعر بالدولار .

إن عملة دولية قوية وناجحة لا تنشأ نتيجة قرارات سياسية وإنما تعبر عن نفسها من خلال المنافسة في السوق الدولية ، كما يعلمنا التاريخ الاقتصادي القديم والحديث . ولن يحصل ذلك بين عشية وضحاها طبعاً . واستخدام العملة في اقتصاد واحد كعملة وطنية يختلف اختلافاً جوهرياً عن استخدامها في عدة اقتصادات "كعملة عالمية" . ففي الحالة الأولى تحدد الحكومات من خلال القوانين والأوامر التي تصدرها العملة التي يتم تداولها في نطاق سلطتها ، أما في الحالة الثانية ، أي على المستوى العالمي ، فإن اختيار العملة المستخدمة يتم على أساس قوى السوق أكثر مما تحدده الاتفاقيات بين الدول باعتبار أنه ليس هناك سلطة نقدية دولية أو مصرف مركزي عالمي يقوم بإصدار عملة عالمية . ومادامت قوى السوق العالمية هي التي تحدد العملة الوطنية التي سنقوم بوظائف النقود العالمية فإن وظيفتي النقود كوسيلة للتبادل وكمقياس للقيمة هما اللتان ستهيمنان على باقي وظائف النقود<sup>(٤)</sup> .

ولكى يتم استخدام عملة ما على نطاق عالمي وتقوم بوظائف النقود العالمية لابد من توفر مجموعة من الشروط والعوامل في العملة نفسها وفي اقتصاد البلد المصدر لهذه العملة :

١- مجموعة العوامل المتعلقة بالخصائص الاقتصادية للبلاد المصدر للعملة (حجمه الاقتصادي ، حصته في التجارة الدولية وفي الاستثمارات الدولية) ، فكلما كانت حصة البلاد في التجارة الدولية أكبر فسوف يكون الطلب على عملته أكثر وستكون مألوفة أكثر في السوق الدولية ، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في العالم وكان حجم ناتجها الإجمالي هو الأكبر وحصتها في التجارة العالمية هي الأكبر أيضاً . ففي عام

١٩٩٦ بلغت حصتها في التجارة الدولية حوالي ١٩% .

٢-توفر الثقة في قيمة العملة في أداء التضخم في البلد المصدر لها . فلكي تصلح العملة لتكون مقياساً للقيمة ووحدة حساب دولية يجب أن تكون لها قيمة مستقرة ، فالتضخم المرتفع يسبب حالة من عدم اليقين وعدم الثقة في الاقتصاد وفي قيمة العملة . ولقد كان أداء التضخم في الولايات المتحدة أفضل مقارنة بأداء الدول الصناعية الكبرى خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية وهذا ما ساهم في جعل عملتها عملة تقوم بوظائف النقود العالمية ، إلا أن أداء التضخم في ألمانيا واليابان كان أفضل منه في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ، حيث إن معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي لم تتجاوز ١,٣% في عام ١٩٩٧ . وهذا له مدلول كبير بالنسبة لاستقرار العملة الجديدة "اليورو" .

٣-توفر الثقة في الاستقرار السياسي في البلد المصدر للعملة .

٤-توفر أسواق مالية متجربة وواسعة وعميقة في البلد المصدر للعملة . فالأسواق المالية المتطورة تساهم في زيادة الطلب الدولي على عملة البلد الذي تكون فيه أسواق مالية من هذا النوع . وقد ساعد على انتشار الدولار "كعملة دولية" تلك الأسواق المالية الأكبر والأعمق في العالم التي تملكها الولايات المتحدة .

### ثالثاً: الاتحاد النقدي الأوروبي :

إن فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية ليست وليدة اتفاقية ماستريخت ، بل هي فكرة قديمة بعض الشيء . فقد سبق وأن طرحت عدة مشاريع وخطط بشأن الوحدة النقدية الأوروبية . ومن هذه المشاريع خطة بار عام ١٩٦٩ وخطة وارنر عام ١٩٧٠ ومشروع ديستان - سميث عام ١٩٧٨ . وكان النظام النقدي الأوروبي عام ١٩٧٩ والسياسة المالية والنقدية المشتركة التي تهدف إقامة منطقة نقدية مستقرة في أوروبا . وتم إنشاء وحدة النقد الحسابية "الإيكو" التي بدأ العمل بها عام ١٩٧٩

والتي كانت تمثل وحدة الموازنة العامة للاتحاد الأوروبي والمكونة من سلة عملات دول الاتحاد وحسبت قيمتها على أساس مساهمة كل عملة من عملات دول الاتحاد على أساس أوزان ترجيحية (تثقييل نسبي) تتناسب مع حجم الناتج القومي لكل دولة وحصتها في التجارة الخارجية لدول الاتحاد (يمثل المارك الألماني النسبة الأكبر من مكونات الإيكو). وقد حل اليورو كوحدة نقدية فعلية محل الإيكو كوحدة نقد حسابية ابتداء من ١/١/١٩٩٩. ولليورو قيمة محددة على نفس الأسس السابقة التي تم تحديدها للإيكو على أساسها .

إن الخطط والسياسات السابقة لاتفاقية ماستريخت لم تكن ناضجة بما فيه الكفاية لإطلاق عملة أوروبية واحدة إلى أن اقتنع الأوروبيون أنه للوصول إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لا بد من وضع معايير محددة للتقارب بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية . ولذلك تم تحديد معايير للتجانس على شكل شروط كمية ملزمة<sup>(٥)</sup> تتعلق بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والعجز في الميزانية الحكومية والدين الحكومي والتمويل بالعجز. وقد أظهرت الدول الأعضاء درجة عالية من التقارب الاقتصادي في السياسة المالية والنقدية بعد تطبيق اتفاقية ماستريخت .

و لم يتفق الأوروبيون في ماستريخت عام ١٩٩١ عندما وضعوا استراتيجية للوصول إلى عملة أوروبية واحدة على المعايير الكمية للتقارب والتجانس الاقتصادي والنقدي فقط ، بل اتفقوا أيضاً على تحديد المراحل والخطوات التفصيلية للوصول إلى الاتحاد النقدي ابتداء من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٢ . ففي العام الماضي ١٩٩٨ تم تحديد الدول التي ستدخل اليورو وتتعامل به وتحديد سعر الصرف ما بين اليورو والعملات الأوروبية الأخرى. وبدأ عمل المصرف المركزي الأوروبي ليحل محل مؤسسة النقد الأوروبية . وكما هو معلوم فإن ١١ دولة أوروبية<sup>(٦)</sup> قررت العمل باليورو وثلاث دول (بريطانيا ، الدانمارك ، السويد) قررت الدخول لاحقاً رغم أنها حققت الشروط . ودولة واحدة (اليونان) لم تستوف الشروط الكمية الموضوعية ويتوقع أن تدخل عام ٢٠٠١ . ومع بداية عام ١٩٩٩ تم إصدار اليورو وبدأ العمل به من قبل الدول الأعضاء التي دخلت

منطقة اليورو إلى جانب العملات الوطنية . وانتهى العمل بالإيكو وتم تحويل أرصدة الإيكو بمعدل ١ : ١ . وفي عام ٢٠٠٢ ينتهي العمل بالعملات الوطنية ليحل محلها اليورو بشكل نهائي ، وتسحب العملات الوطنية من التداول خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٢ على ابعده تقدير .

وتعد الفترة الممتدة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ مرحلة انتقالية ، حيث يتم التعامل باليورو في حسابات المصارف المركزية وفي حسابات المصارف المتخصصة وفي المعاملات المالية في أسواق الأوراق المالية والدين العام والضرائب وحسابات الشركات والشيكات وبطاقات الائتمان .

ويقوم اليورو على استقلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ على نمط المصرف المركزي الألماني . وهذا ما يعطي المصرف المركزي الأوروبي مزيداً من الاستقلالية . وقد بدأ برأس مال قدره ٤ مليار يورو نصيب المصرف المركزي الألماني ٢٥% من رأس المال . وسيتولى رسم السياسة النقدية للاتحاد بدلاً من المصارف المركزية للدول الأعضاء ، حيث يتولى إصدار اليورو وتحديد سعر الفائدة ومراقبة التضخم ومراقبة المصارف . وستتولى المصارف المركزية للدول الأعضاء مهمة الإشراف على تداول اليورو .

وتشكل منطقة اليورو لوحدها كتلة اقتصادية تعادل اقتصاد الولايات المتحدة ، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٩١ مليون نسمة (مستهلك) وتبلغ حصتها من الناتج الإجمالي العالمي ١٩,٦% (٦,٥١ تريليون دولار عام ١٩٩٧) ومن التجارة العالمية ١٨.٦%<sup>(٧)</sup> . ورغم أن بعض دول الاتحاد مثل بريطانيا والسويد والدمرك تتريبث وتنتظر لترى النتائج الأولية ، إلا أن اليورو سيكون منذ البداية واقعا موجودا في هذه الدول حتى لو لم تقر الحكومات بذلك .

#### رابعا: منعكسات اليورو على النظام النقدي الدولي وعلى الدولار :

كان الاتحاد الأوروبي في حالة استنفار كامل طيلة السنوات الخمس التي سبقت إطلاق اليورو، وبعد إطلاق اليورو بدأ الاستنفار في بقية دول العالم . وهناك الكثير من المؤشرات التي دبت الرعب والفرع في قلوب الأمريكيين .



فالدولار سوف يبدأ بفقدان سلطته في أسواق المال العالمية ، فعلاقات الاتحاد الداخلية والخارجية سوف تتمحور باليورو الذي يشكل تهديدا حقيقيا للدولار . ويعني هذا تراجع سلطة الأمريكيين وحریتهم في أسواق المال العالمية . فمع إطلاق اليورو ينشأ نظام نقدي دولي ثلاثي الأقطاب : قطب اليورو وقطب الدولار وقطب الين .

وسوف يترتب على إطلاق اليورو ليس فقط آثار نقدية ومالية بل اقتصادية وسياسية ، ولن يقتصر تأثيره على الفضاء الأوروبي فقط بل سوف يتأثر العالم بآثره . وسوف يعكس التعامل باليورو على كافة الأسواق العالمية نظرا للثقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في الاقتصاد الدولي . فالدول الأوروبية الاحدى عشرة التي دخلت الدفعة الأولى في نظام اليورو تملك لوحدها اقتصادا يساوي مكانة الاقتصاد الأمريكي . وإذا ما تمت المقارنة بين اقتصاد الاتحاد الأوروبي واقتصاد الولايات المتحدة فسنجد تفوقا واضحا للاتحاد في أغلب المؤشرات . وهذا له دلالات كبيرة بالنسبة لمستقبل اليورو . والجدول التالي (جدول رقم ١) يبين لنا بعض تلك المؤشرات .

### الجدول رقم (١)

مقارنة بين بعض المؤشرات الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	المؤشر
٢٧٨	٣٧٩	- عدد السكان (عام ٢٠٠٠) (مليون نسمة مستهلك)
٦٠٧١	٧٠٤٦	- الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٧) (تريليون دولار)
%٢٧	%٣٠	- النسبة من الناتج العالمي
%١٩	%٢٢,٨	- الحصة من التجارة العالمية
%١٨	%٢٢	- نسبة التجارة من الناتج
%١,٥	%١,٣	- معدل التضخم (١٩٩٧)

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ و The Economist, April 1997,p and Dietrich Beier, The Euro on World Financial Markets, Bank Gesellschaft Berlin, December 1998. And Ratgeber Euro, Aktionsgemeinschaft: Bundesregierung-Europäisches parliament Neuauflage Sommer 98, S.27.

وحوالي ٢٢% من صادرات الاتحاد الأوروبي تذهب إلى البلدان النامية ٢٠% مستوردات الاتحاد هي من البلدان النامية<sup>(٨)</sup> وبالتالي سيكون التعامل مع هذه البلدان في المستقبل باليورو مما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو في سوق الصرف الدولية .

وسوف تتركز منعكسات اليورو في النظام الاقتصادي والنقدي الدولي في المجالات التالية :

١- في مجال التبادل التجاري: لقد قام الدولار خلال العقود الخمسة الأخيرة بالدور الرئيسي في التبادل التجاري العالمي يليه المارك الألماني . ففي عام ١٩٩٥ على سبيل المثال ، تم تسعير ٤٧,٦% من التجارة العالمية بالدولار مقابل ١٥,٣% بالمارك و ٤,٨% بالين و ٦,٣% بالفرنك الفرنسي و ٥,٧% بالجنيه الإسترليني. وكان حوالي ٧٢% من إجمالي التداول الفوري يتم بالدولار والذي يبلغ حجمه اليومي بحدود ١٢٠٠ مليار دولار<sup>(٩)</sup> .

وباعتبار أن اليورو سيشكل على الأرجح إجمالي حجم التعاملات التجارية التي تتم بعملات دول الاتحاد الخمس عشرة فإن ذلك يعني أن حوالي ٣٠% من صادرات العالم ستقوم باليورو. هذا بالإضافة إلى أن كل التجارة الدينية في دول الاتحاد ستتم باليورو ، والتي تشكل حوالي ٦٠% من التجارة الخارجية لدول الاتحاد. ففي عام ١٩٩٥ بلغ حجم التجارة الخارجية (صادرات + واردات) لدول الاتحاد الأوروبي مع دول العالم الأخرى ١٤٨٣ مليار دولار. وهذا أكبر من حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الذي بلغ ١٣٥٣ مليار دولار وأكبر من حجم التجارة الخارجية لليابان الذي بلغ ٧٧٩ مليار دولار. وهذا يعني أن اليورو سيجرز تقدما خارج الاتحاد نظرا للوزن الذي يملكه الاتحاد في الاقتصاد العالمي .

ويتوقع أن يحل اليورو محل الفرنك الفرنسي كعملة تسعير ودفع واحتياط في غربي إفريقيا ووسطها. وسيحل اليورو أيضا محل المارك الألماني في دول أوروبا الشرقية والوسطى التي ترتبط عملاتها بالمارك .

وسوف تعتمد أغلب دول أوروبا الشرقية والوسطى باليورو نظرا للنمو المطرد في حجم التبادل التجاري بين هذه الدول والاتحاد ونظرا لأن عددا من هذه الدول مرشح للدخول في الاتحاد. كما أن دول حوض المتوسط التي ترتبط أغلبها باتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية سوف تعتمد اليورو كعملة دفع وتسعير واحتياطي. وعلى الأرجح ستسعر صادرات الدول النامية (من نفط وخامات أخرى) إلى دول الاتحاد باليورو، وبالتالي تنفك العلاقة بين الدولار وتسعير النفط في السوق الأوروبية على الأقل.

ومع بداية استعمال اليورو سوف تتراجع سوق الدولار الأوروبي التي يستمد منها الدولار بعضا من قوته. كما أن تراجع دور الدولار كعملة احتياط وكوسيلة تبادل وتسعير في التجارة العالمية سيؤدي إلى تقليل الطلب عليه وبالتالي تخفيض قيمته في ظل المعروض الكبير من الدولارات النفطية والأوروبية والآسيوية. وحسب تقديرات معهد الاقتصاد الدولي في واشنطن فإن الطلب على الدولار سوف يتراجع ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مليار دولار على مستوى العالم<sup>(١٠)</sup>.

٢- في مجال الاحتياطيات العالمية: تحتفظ البنوك المركزية، كما هو معلوم، باحتياطي من العملات الأخرى القابلة للتحويل لتدخل في سوق الصرف للحفاظ على استقرار سعر الصرف. ويلعب حجم الاستيراد دورا مهما في تحديد الحاجة للاحتياطيات. ونشوء عملة مستقرة كاليورو سيؤدي إلى اعتماده كمستودع للقيمة وسيطلع بدور مهم كعملة احتياط في المصارف المركزية لدول العالم، وسيكون اليورو بالتالي منافسا قويا للدولار في الاحتياطيات العالمية. لقد كان الدولار يشكل طيلة العقود السابقة أهم عملة احتياط في المصارف المركزية، فحوالي ٦٠% من احتياطيات العالم كانت بالدولار مقابل ١٥,٣% بالمارك و٣,٦% بالجنيه الإسترليني و٦% بالين و١,٩% بالفرنك الفرنسي.

إن عقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم باليورو وتقديم القروض والمنح باليورو سيتيح له التعامل على نطاق واسع في

المعاملات التجارية الدولية . وهذا يجعل اليورو عملة احتياط مهمة في العديد من دول العالم . فاليورو سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري داخل أوروبا وبين أوروبا وباقي دول العالم مما يؤدي إلى زيادة وزنه في الاحتياطيات على حساب الدولار والين . وباعتبار أن وزن اليورو في الاحتياطيات يستند إلى حجم التبادل التجاري مع الاتحاد فإن المصارف المركزية ستحتفظ باحتياطيات من اليورو. ولن تضطر أية دولة إلى تحويل اليورو إلى عملة أخرى عندما تستورد من دول الاتحاد .

وسوف يقوم الكثير من المستثمرين الآسيويين وفي مختلف دول العالم بتحويل جزء من أموالهم المودعة بالدولار إلى العملة الجديدة "اليورو". فحتى نهاية ١٩٩٦ كانت تشكل الاحتياطيات الأجنبية لدول آسيا والمحيط الهادي (عدا اليابان) بحدود ٤٨٨ مليار دولار مقابل ٤٩٧ مليار دولار للدول الصناعية السبع . كما أن الدول الفرانكوفونية ستحول جزءا كبيرا من احتياطياتها إلى اليورو، وستقوم دول عديدة بتنويع احتياطياتها لتجنب منعكسات انخفاض سعر صرف الدولار . وستقوم الدول الأوروبية ببيع جزء كبير من احتياطياتها الدولارية والتخلي عن الدولار كاحتياطي رئيسي ، وما يحتاجه المصرف المركزي الأوروبي من دولار وذهب هو أقل من مجموع ما تحتاجه المصارف المركزية الأوروبية ككل. وبالتالي ستبدأ المصارف المركزية في دول الاتحاد بالتخلي عن بعض احتياطياتها من الذهب والدولار مما يؤدي إلى تراجع قيمة الذهب والدولار. ويملك الاتحاد الأوروبي احتياطيات من الذهب والدولار تقدر بـ ٢٠,٦% من الاحتياطي العالمي ، ويملك فائضا تجاريا يقدر بـ ١٠٠ مليار دولار.

٣- في الأسواق المالية وأسواق الصرف: سيصبح اليورو عملة المحافظ الاستثمارية وعملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية بدلا من العملات الأوروبية الخمسة عشرة وبدلا من الدولار ، حيث يكون اليورو عمله البورصات الأوروبية .

ولا يزال الدولار يحتل المركز الأول في أسواق الصرف الأجنبي في

العالم ، ففي عام ١٩٩٥ كانت حصة الدولار من إجمالي أسواق الصرف الأجنبي العالمي بحدود ٤١,٥% وكانت حصة المارك ١٨,٥% والين ١٢% والجنيه الإسترليني ٥,١% والفرنك الفرنسي ٤,١% والفرنك السويسري ٣,٥% وباقي العملات ١٥,٣% (١١) .

وسيؤدي اندماج الأسواق المالية الأوروبية إلى تخفيض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة وزيادة عرض الأصول المقومة باليورو.

٤- التأثير على وحدة حقوق السحب الخاصة: تتكون وحدة حقوق السحب الخاصة من سلة عملات (خمس عملات) هي الدولار (٤٠%) والين (١٧%) والمارك الألماني (٢١%) والفرنك الفرنسي (١١%) والجنيه الإسترليني (١١%). وبعد صدور اليورو أصبحت السلة مكونة من أربع عملات وعند انضمام بريطانيا تصبح مكونة من ثلاث عملات . وهذا سيؤثر على موقع الدولار بالنسبة لوحدة حقوق السحب الخاصة وموقعه في الصندوق .

٥- وباعتبار أن المصرف المركزي الأوروبي هو الذي يضع السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي فإن صندوق النقد الدولي لن يتشاور بعد الآن مع الحكومات الأوروبية في القضايا النقدية وبعض القضايا المالية ، بل مع المصرف المركزي الأوروبي وهذا سيخلق أوضاعاً جديدة بالنسبة للحكومات الأوروبية ، حيث يكون التشاور مع الصندوق على مستوى وطني في بعض القضايا وعلى مستوى الاتحاد ككل في قضايا أخرى.

وفي ضوء ما ذكرناه فإن اليورو سيكون منافساً قوياً للدولار ، خاصة بعد تحول العديد من الدول المصدرة للنفط التي سيزداد اعتمادها على اليورو في احتياجاتها. وبالتالي لن تستطيع الولايات المتحدة بعد الآن (كأكبر مدين في العالم) التمتع بوضعها الحالي ، أي لن تستطيع تسديد كل ديونها ومدفوعاتاتها الخارجية بعملتها المحلية مما يجعلها تواجه مشكلة تمويل كبيرة . وهذا لن يحدث بعد إطلاق اليورو مباشرة بالطبع بل يحتاج إلى وقت يتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات . وتطورات من هذا النوع لا تريدها الدوائر المالية والنقدية والسياسية الأمريكية

طبعا وستحاول إعاقته. مع الإشارة هنا إلى أن الدولار يتمتع بمزايا لا يملكها اليورو حاليا. فالدولار تصدره سلطة سياسية واحدة في حين أن اليورو يصدره اتحاد يتكون من سلطات عديدة . إضافة إلى السياسات والأنظمة الفدرالية الواحدة في الولايات المتحدة ، مثل النظام الضريبي وسياسة التشغيل والبطالة وغيرها ، وكذلك إمكانية نقل الاعتمادات من منطقة إلى أخرى . فهذه المزايا لا يملكها الاتحاد الأوروبي حاليا .

### خامساً: منعكسات اليورو على الاتحاد الأوروبي :

يعني اليورو بالنسبة لأوروبا الحرية لأنه سيؤدي إلى رفع كافة الحواجز بين دول الاتحاد لتصبح أوروبا فضاءً مفتوحاً لا تعرف الفواصل ولا تعترف بالحواجز. وسيكون اليورو أداة لسياسة نقدية ومالية واقتصادية واحدة وبالتالي يتقلص التفاوت في السياسات الأوروبية . وهذا من شأنه أن يقوي ويمتن الروابط بين دول الاتحاد الأوروبي ويساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في أوروبا. فهو يشكل حافزا للعمل بسياسة خارجية مشتركة كونه سيقوي المصالح المشتركة بين دول الاتحاد مما يجبرها على الدفاع المشترك عن مصالحها المشتركة ، وهو بالنتيجة وسيلة للاندماج السياسي.

وسوف يمتد تأثير اليورو إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية داخل

الاتحاد الأوروبي :

١- في مجال التبادل التجاري: سيؤدي اليورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي. فسوف تتم المبادلات التجارية وكذلك عمليات التحويل بين دول الاتحاد بسرعة أكبر وبتقنة أكبر لعدم وجود شكوك حول أسعار السلع ولعدم وجود تغيرات مفاجئة في معدلات سعر الصرف . وسيؤدي التعامل باليورو إلى تقليص التباين في أسعار السلع والخدمات بين دول الاتحاد مما يزيد من حده المنافسة ، فتسعير الخدمات بعملة واحدة يجعل الأثر التنافسي كبيرا مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف والأسعار وهذا يقود بدوره إلى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجين ليس فقط في السوق الداخلية للاتحاد وإنما أيضا في السوق العالمية . وباستخدام اليورو يكون قد تم التخلص من مخاطر سعر

الصرف مما يساهم في زيادة التبادل التجاري والاستثمارات طويلة الأجل بين دول الاتحاد. وإذا كان اليورو يشجع التبادل التجاري بين دول الاتحاد فإنه يمنع تلقائياً في نفس الوقت الاستفادة من التبادل لمصلحة دولة على حساب دولة أخرى نظراً لاختفاء التخفيضات التنافسية للعملة الأوروبية التي كانت موجودة. فالعملة الواحدة لا تسمح بتحقيق مكاسب لدولة على حساب دولة أخرى داخل الاتحاد من هذا الباب.

٢- في مجال الأسواق المالية: خلق اليورو هزة قوية في الأسواق المالية والأنظمة المالية والنقدية الأوروبية. وقام وسيقوم اليورو بدمج أسواق المال الأوروبية في سوق واحدة للأسهم تتمتع بحجم أكبر وسهولة أكثر لتضاهي سوق الأسهم الأمريكية. وبالتالي تصبح سوق الأوراق المالية قادرة على منافسة سوق الولايات المتحدة في الحجم والكفاءة، وخاصة بعد إطلاق سندات اليورو، حيث إن سندات الدين العام لدول الاتحاد تقوم باليورو وحولت السندات المقومة بالإيكو والسندات المقومة بالعملات الوطنية لدول الاتحاد إلى سندات مقومة باليورو، والتي تعادل حوالى ٧٠٠٠ مليار دولار متقدمة على سوق السندات اليابانية وتأتي بعد الأمريكية. ففي عام ١٩٩٥ بلغت القيمة السوقية للسندات والأسهم التي صدرت في بلدان الاتحاد أكثر من ٢٧ تريليون دولار في حين بلغت القيمة السوقية للأصول في الولايات المتحدة ٢٣ تريليون دولار<sup>(١٢)</sup>.

لقد أعطى اليورو المراكز المالية الأوروبية (باريس، فرانكفورت، ... وغيرها) مزيداً من العمق والانتعاش ويساهم أيضاً في تكامل واندماج المؤسسات المصرفية الأوروبية لتكوين سوق مالية مصرفية موحدة ذات تكاليف منخفضة ولديها القدرة على المنافسة بقوة في الأسواق الدولية (وقد لوحظ خلال الفترة التي سبقت إطلاق اليورو وبعد إطلاقه موجة كبيرة من الاندماجات المصرفية داخل دول الاتحاد).

وبالنسبة لبورصات الدول التي لم تنضم بعد إلى اليورو، مثل بورصة لندن، فإنها ستتعرض إلى الضغوط نتيجة التعاون الوثيق بين البورصات

داخل الاتحاد وخاصة بورصتي باريس وفرانكفورت . ويمكن أن يتراجع المركز الطبيعي المتقدم لبورصة لندن في حال تأخر بريطانيا كثيرا في الانضمام إلى اليورو . وقد بدأت الحكومة البريطانية تتعرض لضغوطات داخلية من قطاع الأعمال ، فقد تم مطالبة الحكومة أثناء انعقاد المؤتمر الصناعي البريطاني السنوي الذي عقد في تشرين الثاني ١٩٩٨ بتحديد اليوم الذي ستتضم فيه بريطانيا إلى العملة الموحدة "اليورو" .

٣- سوف ينهي التعامل باليورو مخاطر تقلبات أسعار الصرف : فالتعامل بعملة واحدة تتمتع بدرجة من الاستقرار تضمنها معايير التقارب الكمية وميثاق الاستقرار هو أكثر أماناً من التعامل بأحدى عشرة أو خمس عشرة عملة تتفاوت وتتقلب أسعارها كل يوم . لقد كان رفع سعر الفائدة في ألمانيا ، على سبيل المثال ، يؤدي إلى انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني والعملات الأخرى ، أي كان هناك مخاطر المضاربة بأسعار العملات . وبوجود العملة الواحدة سيزول أثر المضاربين الذين يضاربون على تغيير أسعار العملات الوطنية لدول الاتحاد .

٤- سيساهم التعامل باليورو في رفع وتيرة عمليات الاندماج بين المؤسسات والشركات في دول الاتحاد وسيتمكن الصناعات الأوروبية من التوسع في السوق الأوروبية الواحدة ويمنحها ميزة التمتع باقتصادات الحجم ، وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وأسعار المنتجات . وسوف يؤدي اليورو إلى زيادة حركة رؤوس الأموال داخل الاتحاد وخاصة في المناطق الأكثر تقدماً إلى المناطق الأقل تقدماً ، حيث العملة واحدة وأسعار الفائدة واحدة . والأمسك في الاتحاد النقدي هو أن يقوم على أساس أسعار فائدة مخفضة تتناسب مع معدلات التضخم المنخفضة (التي لا يجوز أن تتجاوز ٢%) ، مما يقود إلى زيادة الاستثمار وزيادة التشغيل والنمو الاقتصادي داخل الاتحاد . كما أن اليورو سيحول دون تصدير التضخم فيما بين دول الاتحاد التي تتعامل بعملة واحدة .

٥- سوف يوفر اليورو العمولات التي تتقاضاها المصارف لقاء استبدال عملة



أوروبية بعملة أخرى. ويتوقع أن يوفر اليورو بحدود 27 مليار دولار في المبادلات البنكية لدول الاتحاد نتيجة لالغاء عمولات التحويل. وإذا كانت هذه المبالغ تشكل مكاسب للاتحاد ككل إلا أنها تشكل خسائر بالنسبة للمصارف ومحلات الصيرفة التي ستفقد أحد مصادر الإيرادات لديها، مما يضطر محلات الصيرفة الصغيرة لإعادة هيكلة نفسها. وحسب دراسة المعهد النمساوي للبحوث الاقتصادية فإن الشركات النمساوية ستوفر بحدود 1,6 مليار دولار سنوياً<sup>(13)</sup> بعد البدء باليورو نتيجة لالغاء عمليات تبديل العملات ونتيجة الفارق بين أسعار صرف العملات الأوروبية.

وسيفتح اليورو آفاقاً جديدة لرجال الأعمال والسياح القادمين إلى أوروبا، فلن يخسروا بعد الآن عمولات التحويل التي تتقاضاها المصارف ولا فروقات الأسعار بين العملات التي كانت تحدث كل يوم ولن يشغلوا بعد الآن بتبديل عملاتهم خلال تنقلهم من بلد إلى آخر داخل الاتحاد.

وإلى جانب هذا التوفير سيكون هناك تكاليف إضافية ولمرة واحدة والمتمثلة بتكاليف التحول خلال الفترة الانتقالية 1999 - 2002، أي في الفترة التي يتم فيها تداول اليورو إلى جانب العملات الوطنية. وسوف تختلف تكاليف التحول إلى اليورو من مؤسسة إلى أخرى، إذ تقدر شركة بايرز دورف الألمانية، على سبيل المثال، تكاليف التحول لديها بحوالي 5 مليون مارك، وفي حين يقدر البنك الألماني (Deutsche Bank) تكاليف التحول لديه بحوالي 500 مليون مارك. وتقدر تكاليف التحول بالنسبة للاقتصاد الألماني ككل بحوالي 21,5 مليار مارك حسب تقديرات أحد مراكز الأبحاث الألمانية<sup>(14)</sup>.

٦- سوف يترتب على استخدام اليورو حرمان الدول الأعضاء في الاتحاد من استخدام السياسات النقدية وبعض السياسات المالية بشكل مستقل (بما في ذلك سياسة سعر الصرف وسعر الفائدة) لتحقيق أهداف اقتصادية تتعلق بالنمو أو لمعالجة المشاكل المتعلقة بالتضخم والبطالة، مثلاً، أي أن اليورو سيجد من حرية الحكومات في اتخاذ القرارات الانفرادية. ولن تستطيع الحكومات بعد

### الآن التدخل في السياسة النقدية لتحقيق مصالح انتخابية .

فمع اليورو تتحول اختصاصات السياسة النقدية وبعض السياسة المالية (رغم أن ذلك هو أحد مقومات السيادة الوطنية) إلى سلطة مركزية تتمتع بالاستقلالية هي البنك المركزي الأوروبي ، الذي يحدد سعر الفائدة وأسعار التبادل وكيفية المحافظة على معدلات متدنية من التضخم وكيفية استخدام الاحتياطيّات النقدية . وفي حال حدوث أية أزمة اقتصادية في أي دولة من دول الاتحاد أو مشاكل تتعلق بضعف الصادرات أو زيادة البطالة فسوف تكون غير قادرة بشكل مستقل على استخدام الوسائل النقدية مثل تخفيض قيمة العملة أو توقيف عمليات الصرف وعليها اللجوء إلى الوسائل غير النقدية (السياسة الهيكلية وبعض السياسة المالية). ولم يبق الكثير من السياسات التي تختص بها كل دولة . فإلى جانب السياسات النقدية المالية المشتركة هناك أيضاً عملية تنسيق الضرائب المباشرة وهناك الميثاق الاجتماعي الذي يهتم بالبطالة والتوظيف .

وسيوافق المصرف المركزي الأوروبي مشكلة الرد بسياسة نقدية موحدة على أوضاع اقتصادية متباينة بعض الشيء في البلدان الأعضاء . فالاقتصاد الألماني يختلف عن الاقتصاد اليوناني وعن البرتغالي . إضافة إلى أن السياسات الوطنية غير المناسبة في مجال السياسة الهيكلية وبعض جوانب السياسة المالية سيكون لها آثار تمتد إلى بقية البلدان .

### سائلاً: منعكسات اليورو على الاقتصاد السوري :

لقد وفر اليورو أمام سورية والدول العربية الأخرى خياراً نقدياً عالمياً جديداً سيساهم في الحد من هيمنة الدولار وربما من الهيمنة الأمريكية ذاتها .

وتتبع أهمية اليورو بالنسبة لسورية من أهمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية مع الاتحاد الأوروبي . فالاقتصاد السوري يرتبط بقوة باقتصاد الاتحاد الأوروبي من خلال المبادلات التجارية والاستثمارات والدعم المالي . وسيكون هناك تأثير لليورو على الاقتصاد السوري . فكل المعاملات مع الاتحاد ستكون مقومة باليورو وبالتالي سيتحول جزء من الاحتياطي إلى اليورو . وسوف

يتحسن التبادل التجاري بين سورية والاتحاد الأوروبي بسبب تحسن تجارة السلع والخدمات . فهناك الكثير من الاتفاقيات بين سوريا والاتحاد إضافة إلى اتفاقية الشراكة القادمة وانفتاح السوق السورية أمام الاستثمارات الأوروبية . كل ذلك سيزيد من استعمال اليورو في سورية .

ويمكن القول إن تأثير اليورو على الاقتصاد السوري سوف يتركز عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات وينعكس على الاحتياطات من القطع الأجنبي وعلى عملة الربط لليرة السورية .

١- التجارة الخارجية وانعكاساتها: يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول والأهم بالنسبة لسورية . فالقسم الأعظم من الصادرات السورية هي إلى الاتحاد وكذلك القسم الأعظم من الواردات . والجدول رقم (٢) يبين حجم التجارة الخارجية مع الاتحاد خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٧ .

### الجدول رقم (٢)

#### حجم التجارة الخارجية لسورية

مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٧

(مليون ل. س.)

السنوات	قيمة الصادرات	% من إجمالي الصادرات	قيمة الواردات	% من إجمالي الواردات
١٩٩١	١٨٥٠٣	٤٨,١	١٢٨٥٤	٤١,٤
١٩٩٢	٢١٨٤٩	٦٢,٩	١٥٣٤٠	٣٩,٢
١٩٩٣	٢١٤٦٦	٦٠,٧	١٨٢٩٤	٣٩,٤
١٩٩٤	٢٢٢١٦	٥٥,٨	٢١٦٨٥	٣٥,٣
١٩٩٥	٢٥٣٩٤	٥٧,٠	١٨١٨٥	٣٤,٤
١٩٩٦	٢٧٨٥٣	٦٢,١	١٩٦٤٨	٣٢,٥
١٩٩٧	٢٤٠١٧	٥٤,٦	١٤٣٤٤	٣١,٧

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للسنوات ٩٢-١٩٩٨ (حسبت النسب من قبلنا)

وحوالي ٨٨% من الصادرات إلى الاتحاد هي نفط . وعلى الأرجح سيسعر النفط المصدر إلى الاتحاد مستقبلاً باليورو. وستكون كل القروض والمساعدات وكل المعاملات مع الاتحاد باليورو.

وبحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية المتميزة مع الاتحاد فسوف يشكل اليورو ليس فقط عملة دفع مستحقات التجارة الخارجية وإنما أيضاً أداة للتدخل في سوق الصرف وكذلك عملة الاحتياط الرئيسية وبالتالي يتم الحد من الاعتماد على الدولار في المبادلات التجارية والمالية واللجوء التدريجي إلى اليورو الذي سيوفر على سورية والشركات السورية وعلى المواطنين السوريين تكاليف التحويل فيما بين العملات الأوروبية .

والى جانب ذلك فإن اليورو سوف يطرح تحديات جديدة أمام الاقتصاد السوري ، فانخفاض التكاليف داخل السوق الواحدة للاتحاد وازدياد التكامل بين اقتصادات دول الاتحاد التي سيقويها اليورو ، إلى جانب ارتباط اليورو بالمارك أقل عملات الدول الأوروبية تضخماً والتقيّد بالشروط النقدية والمالية الصارمة ، كل ذلك سيدفع أسعار صادرات دول الاتحاد ومنتجاته إلى مستويات تنافسية لن تقوى عليها سوى التكتلات الاقتصادية الكبرى. وبالتالي سوف تزداد حدة المنافسة والصعوبات أمام الصادرات السورية إلى الاتحاد. فالسوق الواحدة والتكامل يجعل من منتجات دول الاتحاد الجنوبية المشابهة للمنتجات السورية أقل تكلفة وأكثر قدرة على المنافسة ، وستفقد الصادرات السورية (عدا النفط) بعضاً من ميزاتها النسبية .

٢- التأثير على الاحتياطي من القطع الأجنبي: تعتمد سورية في احتياطياتها (كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدول العربية) على الدولار بشكل أساسي. واعتمادنا على الدولار في الاحتياطيات واعتماد الدولار كقياس وكمعيار رئيسي في حساباتنا ومعاملاتنا الدولية يعرضنا لهزات . فكلما اهتز الاقتصاد الأمريكي واهتز الدولار اهتز وراء ذلك اقتصادنا بشكل تبعي .

فالاحتياطات تلعب دوراً مهماً بالنسبة للقيمة الخارجية للعملة المحلية ولتقويتها عند الحاجة . ويفترض أن تتغير الاحتياطات وتختلف بنيتها تبعاً للشركاء التجاريين وهيكل التجارة الخارجية ونظام سعر الصرف . فانخفاض قيمة العملة التي تشكل الاحتياطي سيؤثر سلباً على قيمة الاحتياطي والعكس بالعكس . ويعتبار أن الليرة السورية مرتبطة بالدولار والقسم الأعظم من الاحتياطي الأجنبي هو بالدولار فإن الاحتياطي ينخفض ويرتفع بانخفاض وارتفاع الدولار . وعندما يكون هناك أكثر من عملة رئيسية معتمدة كاحتياطي فإن تأثير الانخفاض سيكون أقل . وبعد صدور اليورو كعملة يمكن أن تقوم بوظائف النقود العالمية وعلى مستوى من الندية مع الدولار وبحكم العلاقات التجارية والاقتصادية المتميزة مع الاتحاد الأوروبي فإنه يفترض اعتماد اليورو كعملة احتياط رئيسية وإلى جانبه الدولار والين . وهذا يعني أنه يجب شراء اليورو بعد صدوره لتنويع سلة احتياطات المصرف المركزي بمزيد من اليورو بدلاً من الدولار .

٣- المنعكسات على عملة الربط: يؤثر ربط العملة المحلية بعملة أخرى على الاحتياطي من العملات الأجنبية وعلى التجارة الخارجية والموازنة العامة للدولة والقروض الخارجية وغيرها . وقد ربطت الليرة السورية بالدولار والذهب عند انضمام سورية إلى صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٧ . ومع انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١ وفقدان الذهب لدوره النقدي انتشرت أسعار الصرف العائمة وأصبحت الليرة السورية مرتبطة بالدولار فقط . إلا أن ربط الليرة السورية بالدولار قد فقد كل مبرراته بعد انهيار نظام بريتون وودز ، خاصة وأن الولايات المتحدة لا تعد شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لسورية ، بل هي شريك ثانوي . والجدول رقم (٣) يبين حجم التبادل التجاري ونسبته مع الولايات المتحدة .

### جدول رقم (٣)

حجم التجارة الخارجية لسورية مع الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٧  
(مليون ل. س.)

السنوات	قيمة الصادرات	% من إجمالي الصادرات	قيمة الواردات	% من إجمالي الواردات
١٩٩١	٢٠٨	٠,٥٤	٢٩٠٧	٩,٣٥
١٩٩٢	٢٧٣	٠,٧٨	٢٣٩٧	٦,١
١٩٩٣	٦٧٥	١,٩	٢٩٩٢	٦,٤
١٩٩٤	٤٧٨	١,٢	٣٥٣٤	٥,٧
١٩٩٥	٤٠٠	٠,٨٩	٣٥٧٨	٦,٨
١٩٩٦	١٧٣	٠,٣٨	٤٣٧٤	٧,٢
١٩٩٧	١٥١	٠,٣٤	٢٩٢٦	٦,٥

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للسنوات ١٩٩٨-٩٢ (حسبت النسب من قبلنا)

إن ربط الليرة السورية بعملة واحدة هي الدولار جعل سعر صرفها عرضة للتقلبات التي شهدها ويشهدها الدولار ، والتي قد لا تبررها التطورات الاقتصادية المحلية . فعندما ينخفض الدولار يؤدي ذلك إلى خسائر تتناسب مع حجم الاحتياطيات من الدولار . وللتخفيف من الآثار السلبية يجب التخلي عن الربط بعملة واحدة وتبني نظام الربط بسلة عملات ، خاصة بعد صدور اليورو . فلقد أثبتت تجارب العديد من الدول التي ترتبط عملتها بسلة عملات أنها تحقق استقراراً أفضل في أسعار صرف عملاتها وتجاريتها الخارجية من تلك التي تعتمد الربط بعملة واحدة<sup>(١٥)</sup> . فأغلب الدول النامية والعربية تركت نظام الصرف المعتمد على عملة واحدة وخاصة الدولار (أغلب الدول العربية ربطت عملتها بسلة عملات أو بحقوق السحب الخاصة).

وقد أتاح اليورو أمام سورية فرصة كبيرة للربط بسلة عملات . وعلى الأرجح أو يفترض اعتماد الربط بسلة عملات الشركاء التجاريين ، وبما أن الاتحاد الأوروبي هو أهم الشركاء التجاريين ، فإن اليورو سوف يحتل الحصة الأكبر في السلة والى جانبه الدولار والين .

## سابعا: مستقبل اليورو - خلاصة واستنتاجات :

يختلف وضع اليورو عن الدولار كثيرا . فهو ليس عملة وطنية تحل محل أن تصبح عملة عالمية ، بل أنشئ ليكون "عملة عالمية" أو بالأحرى لتقوم بوظائف النقود العالمية ، في حين أن الدولار عملة وطنية تحولت إلى عملة تقوم بوظائف النقود العالمية في ظل مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية . ولم يكن بإمكان أية عملة مثل المارك أو الجنيه أو الين في السابق أن تتنافس الدولار ، أما الآن فإن الوضع قد اختلف مع اليورو .

ومستقبل اليورو "كعملة عالمية" ومستقبله في النظام النقدي الدولي متوقف على استقراره وقوته وعلى مجموعة العوامل المتعلقة برصانة السياسة النقدية والمالية وسلامة السياسة الاقتصادية ونجاح المصرف المركزي الأوروبي وبالمصادقية سواء فيما يتعلق بالتضخم أو بالتماسك السياسي الأوروبي .

وهناك مجموعة عوامل تجعل من اليورو عملة قوية وأكثر استقرارا من الدولار والين ، فهو يتكون من سلة من العملات الأوروبية القوية داخل مجموعته من البلدان المستقرة وهذه ميزة لا تتمتع بها أية عملة أخرى. ويقوم اليورو على أسس سياسية نقدية ومالية صارمة ويتمتع المصرف المركزي الأوروبي بدرجة كبيرة من الاستقلالية التي لا تقبل المساومة ، إضافة إلى الشفافية والتشاور الدوري مع البرلمان الأوروبي ، بحيث يستطيع المحافظة على استقرار الأسعار ومحاربة التضخم (الذي لا يجوز أن يتجاوز 2%) . وفي حال إخلال أية دولة عضو بالتزاماتها ولم تحافظ على المعايير الكمية الموضوعة تفرض عليها عقوبات تصل إلى 0,5% من إجمالي ناتجها المحلي. كما أن توحيد الأسواق المالية الأوروبية سيعطي اليورو مزيدا من القوة والاستقرار. وهذا سيشرح المصارف المركزية على الاحتفاظ باليورو كعملة احتياط وتخفيف الوزن النسبي للدولار في الاحتياطات وفي التعاملات الدولية . وتقدر بعض الحسابات أن حصة اليورو في السوق العالمية ستكون بحدود 35% وبذلك يعادل الدولار<sup>(16)</sup> ، وبالتالي سيشكل اليورو تهديدا حقيقيا للدولار وللإقتصاد الأمريكي. وسيكون له دور مهم في استقرار النظام النقدي الدولي . وسيساهم اليورو في تحويل العملاق الاقتصادي

الأوروبي إلى عملاق سياسي وزيادة الدور السياسي لأوروبا في العالم . وصحيح أنه سيساهم في إعادة تقاسم مناطق النفوذ ما بين الولايات المتحدة وأوروبا على حساب الدول الأخرى ، وخاصة النامية منها ، وأخذ حصة من المزايا التي كان يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي نتيجة سيطرة الدولار في العالم ، إلا أن اليورو سيساهم في بناء عالم متعدد الأقطاب ، وهذا فعل إيجابي لصالح البلدان النامية . فالسياسة النقدية هي دائما سياسة خارجية وهي في المحصلة عامل من عوامل السياسة الدولية . كما أن اليورو سيفتح الأفق للتكتلات الاقتصادية الأخرى للتفكير بإنشاء عملة موحدة . وسيفتح الأفق أيضا لإعادة التفكير بإنشاء عملة عالمية .

إلا أن اليورو لن يستطيع أن يحل محل الدولار بسهولة نظرا لزيادة الدولار وأسبقيته في الساحة الدولية ونظرا لضخامة السوق المالية الأمريكية . وقد يستطيع اليورو أن يوازي الدولار أو يحل محله ولكن ليس في الأمد القصير وإنما في الأمد المتوسط والطويل .

وقد لا تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي ويمكن أن تقوم بإجراءات دفاعية أو هجومية ضد اليورو (بالرغم من بعض المكاسب التي تحققها الشركات الأمريكية على المستوى الجزئي من خلال توفير تكاليف تحويل العملات الأوروبية ومكاسب التعامل مع سوق واحدة بعملة واحدة) . وقد تلجأ إلى رفع سعر الفائدة على الدولار في محاولة لإضعاف اليورو أو قد تقوم بتحالفات لصالح الدولار مع المراكز الاقتصادية في آسيا أو أمريكا اللاتينية (وقد طرح في شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٩ فكرة قيام الأرجنتين باستخدام الدولار الأمريكي كعملة وطنية بدل عملتها الوطنية وذلك على خلفية الأزمة البرازيلية . وعلى الأرجح أن تكون هذه الفكرة هندسة أمريكية تحاول أن تعممها في بعض دول أمريكا اللاتينية) . أو قد تغذي مضاربات كبيرة على اليورو ، خاصة بعد أن تخلى المستثمرون والمضاربون الأمريكيون عن دول جنوب شرق آسيا ليركزوا على أوروبا . وقد تحدث حرب أسعار للفائدة بين الدولار واليورو .



## المراجع والهوامش :

- (١) للمزيد أنظر : ماتيوخين ، مشكلات النقود والأنظمة النقدية التسليفية في الرأسمالية - ترجمة د. عارف دليله - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٩ - ص ١١٦-١٢٩ .
- (٢) هانس هيتير مارتن : هارالد شومان - فخ العولمة - عالم المعرفة - ترجمة د. عدنان عباس علي - الكويت ١٩٩٨ - ص ١٤٠ .
- (٣) أنظر : OTMAR ISSING, Die Rolle des Euro in Weltweihungs System, KAS-Ai, 11-97, x. 24-38
- (٤) أنظر: جورج تافلاس: الاستخدام الدولي للعملة - التمويل والتنمية - المجلد ٣٥ العدد ٢ - حزيران ١٩٩٨ - ص ٤٢-٤٥ .
- (٥) من الشروط الكمية التي يجب أن تفي بها كل دولة عضو لتصبح مؤهلة للدخول في الاتحاد النقدي: أن لا يزيد العجز في الموازنة عن ٣% من الناتج المحلي الإجمالي - أن لا يزيد الدين العام عن ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي - أن لا يتجاوز معدل التضخم عن ١,٥% من متوسط أقل ثلاثة معدلات تضخم في الدول الأعضاء - أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط ثلاثة معدلات فائدة في الدول الأعضاء بأكثر من ٢% .
- (٦) الدول هي : ألمانيا - فرنسا - النمسا - بلجيكا - أسبانيا - البرتغال - فنلندا - إيطاليا - لوكسمبورج - هولندا - أيرلندا .
- (٧) أنظر : News Letter of the Delegation of the EU in Syria, No, 4 98.
- (٨) أنظر : Franz Josef Rose, The Euro and The Word Monetary System, Inter Economics, September - October 1997, p. 220-224
- (٩) د. هنري توفيق عزام: السوق الأوروبية الموحدة وأثارها المحتملة على النشاط المصرفي والمالي - ملف الأهالي الاقتصادي - العدد ٦ - المجلد ٧ - ١٩٩٧ - ص ٢ .
- (١٠) أنظر : The Economist, March 29, 1997, p.
- (١١) أنظر : جورج تافلاس - مرجع سبق ذكره .
- (١٢) السندرو براتي: جارجن شيناسي - تأثير الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي على الأسواق المالية الأوروبية - التمويل والتنمية - المجلد ٣٤ - العدد ٣ - أيلول ١٩٩٧ - ص ٤٣-٤٦ .
- (١٣) البعث الاقتصادي : العدد ١٢ - تاريخ ١٩/٥/١٩٩٨ .
- (١٤) أنظر : Deutschland "Zeitschrift" Nr. 5 Oktober 1998, S. 34.
- (١٥) أنظر : الدراسة التي أعدتها وزارة المالية والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة حول ربط الدرهم بالدولار الأمريكي .
- (١٦) أنظر : Leany M P., The Dollar as an Official Reserve Currency under EMU, Papers No. 474, June 1994.